# الفصلُ والوصلُ في المتشابِهِ اللَّفظيّ البيانيّ بينَ كتابَيْ (مِلاكُ التَّأويل) لابنِ الزُّبير الغِرناطيّ، و(روحُ المعاني) لشهابِ الدِّينِ الآلوسيّ، دراسةٌ موازِنةٌ

# Attaching and detaching in the verbal and graphic similarity between the two books (Malak al-Tafsir) by Ibn al-Zubayr al-Gharnati, and (Ruh al-Ma'ani) by Shihab al-Din al-Alusi, a balancing study

منذر محمد عبد العزيز الزبون [1] مصطفى طاهر الحيادرة [2]
Munthir Muhammad Abd Al_Aziz Zboon [1] Mustafa Taher Ahmed Alhaiadreh [2]

10.15849/ZJJHSS.240330.01

**الملخص**

يهدفُ هذا البحثُ إلى إيضاحِ السِّماتِ المنهجيَّةِ المُتَّبَعةِ في توجيهِ الفصلِ والوصلِ في المتشابِهِ اللَّفظيّ في الكتابَيْنِ المذكورَيْنِ في عنوانِ البحثِ. وقد انتظمَ البحثُ في جانبين: نظريّ يُعرِّف بالكتابينِ وبمؤلِّفيْهِمَا، ويحدِّدُ مفهومَ المتشابِهِ اللَّفظيّ وأنواعِهِ وأهمِّيَّتِهِ، وتطبيقيّ يتتبَّعُ منهجَ الكتابينِ في توجيهِ المتشابِهِ اللَّفظيّ مِن نوعِ الفصلِ والوصلِ وأثرَ ذلكَ التَّوجيهِ في فهمِ النَّصِّ القرآنيّ. وقد استخدمَ البحثُ المنهجَ الوصفيَّ التّحليليّ معتمدًا على الاستقراءِ النَّاقصِ والموازَنَةِ. واتَّخذَ مِنَ الكُتُبِ المتعلِّقَةِ بالمتشابِهِ اللَّفظيّ تنظيرًا وتوجيهًا وغيرهما مادةً يعتمدُ عليها في التَّأصيلِ والموازنةِ بين توجيهَيِ الكتابين.

ومِن نتائجِ البحثِ أنّهُ لا يمكنُ الاستغناءُ بأحدِ الكتابينِ عن الآخرِ لانفرادِ كلٍّ منهُمَا بتوجيهاتٍ لمتشابهاتٍ لفظيَّةٍ. ومِن نتائجِ البحثِ الحُكمُ بأنَّ منهجَ ابنَ الزُّبير الغِرناطيّ أقلُّ التزامًا بمصطلحاتِ البلاغيينَ وقواعدِهِم، وأكثرُ وضوحًا في عرضِ المتشابِهِ اللَّفظيّ، وأكثرُ إسهابًا في العرضِ والتَّوجيهِ؛ ممّا أدّى إلى عدمِ الوضوحِ أحيانًا في التَّوجيه، خلافَ منهجِ الآلوسيّ.

**الكلمات المفتاحية:** التّوجيه اللّغويّ، المتشابه اللّفظيّ، ملاك التّأويل، روح المعاني، الفصل والوصل.

**Abstract**

This research aims to clarify the methodological features used in directing separation and connection in verbal similarities in the two books mentioned in the title of the research. The research used the descriptive analytical method, relying on incomplete induction and balancing. it took theorizing, guidance, and other books related to verbal analogies as material to rely on in establishing and balancing the directions of the two books.

The research concluded that one book cannot be dispensed with the other because each of them has unique guidance for verbal similarities. Among the results of the research is the ruling that Ibn al-Zubayr al-Gharnati's approach is less committed to rhetoricians' terminology and rules, clearer in presenting verbal similarities, and more verbose in presentation and guidance.

**Keywords:** Linguistic guidance, verbal similarity, angel of interpretation, Ruh al-Ma'ani, separation and connection.

[1] جامعة اليرموك، الآداب، اللغة العربية وآدابها، الدراسات العليا، اللغة والنحو.
[2] أستاذ دكتور، جامعة اليرموك، الآداب، اللغة العربية وآدابها، اللغة والنحو.
* للمراسلة: zboonm18@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2023/09/11
تاريخ قبول البحث: 2024/02/01

[1] Yarmouk University, Literature, Arabic language and its literature, Language and grammar
[2] Yarmouk University, Literature, Arabic language and its literature, Language and grammar
* Corresponding author: zboonm18@gmail.com

Received: 11/09/2023
Accepted: 01/02/2024

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

## المقدمة

### موضوع البحث

يسعى هذا البحث إلى إيضاح المنهج المتبع في توجيه الفصل والوصل في المتشابه اللفظي البياني في كتابَي: (مِلاك التأويل) لابن الزبير الغرناطي، و(روح المعاني) لشهاب الدين الآلوسي، وإلى إيضاح أثر كلٍّ مِن المنهجين اللذين اتبعهما المؤلفان في فهم معنى النص القرآني.

### أهمية البحث

تكمنُ أهمية البحث في الموازنة بين منهجي المؤلفين في كتابيهما؛ ممّا يُسفر عن بيان المنهج الذي ينبغي أنْ يحتذى عند توجيه المتشابه اللفظي للوصول إلى فهم أفضل لمعنى النص القرآني.

### مشكلة البحث

تكمنُ مشكلة البحث في أنَّ كلا المؤلفيْن سلكا منهجًا في توجيه المتشابه اللفظي عمومًا ومتشابهات الفصل والوصل خصوصًا، ولهذا المنهج أثرٌ في فهم معنى النص القرآني. فما هذا المنهج المتبع عند كلّ منهما، وما أثرهُ في فهم معنى النص القرآني؟

### أسئلة البحث

يجيبُ البحثُ عن الأسئلة الآتية:

1. هل يمكنُ الاستغناء بأحد الكتابين عن الآخر في توجيه المتشابه اللفظي؟
2. ما السمات المنهجية المتبعة في كلٍّ مِن الكتابين عند توجيه متشابهات الفصل والوصل؟
3. ما أثر كلٍّ مِن المنهجين في فهم معنى النص القرآني؟

### أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

1. بيان مفهوم الفصل والوصل وتبيّن علاقته بالمتشابه اللفظي البياني وتوجيهه.
2. الموازنة بين منهجي كتابي: (ملاك التأويل) لابن الزبير الغرناطي و(روح المعاني) للآلوسي.
3. بيان أثر المنهج المُتّبع عند المؤلفين في فهم معنى النص القرآني.

### خطة البحث (تقسيمه)

انتظم البحثُ في جانبين: نظريّ يُعرِّف بالكتابين وبمؤلّفيْهما، ويحدِّد مفهوم المتشابه اللفظي وأنواعه وأهميته، وتطبيقيّ يتتبّع منهجَ الكتابين في عرض المتشابه اللفظي مِن نوع الفصل والوصل وتوجيهه وأثرَ ذلك التوجيه في فهم النص القرآني.

### منهج البحث ومادته

وقد استخدم البحثُ المنهج الوصفي التحليلي معتمدًا على الاستقراء الناقص والموازنة. واتخذ مِن الكتب المتعلقة بالفصل والوصل وبالمتشابه اللفظي تنظيرًا وتوجيهًا –وغيرهما– مادةً يعتمدُ عليها في التأصيل والموازنة بين توجيهي الكتابين.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

**مصطلحات الدراسة**

يهتمُّ البحثُ ببيان المصطلحات الآتية: المتشابه اللفظي والمتشابه اللفظي البياني وتوجيهه، والفصل والوصل.

**أهمّ الدراسات السابقة**

ومِن الدراسات السابقة بحث أجراهُ محمد الحوري وزميله وتتبعا فيه توجيه المتشابهات اللفظية البيانية مِن نوع الفصل والوصل، ودراسة محمد راشد البركة الموضوعية في المتشابه اللفظي عمومًا، وغيرهما. وما يتميّز به هذا البحث عن الدراستين السابقتين وغيرهما الوصف التحليلي القائم على المقارنة والنقد بين الكتابين الموسومين في عنوان البحث.

**أهمّ نتائج البحث**

مِن نتائج البحث أنّهُ لا يمكنُ الاستغناء بأحد الكتابين عن الآخر لانفراد كلٍّ منهما بتوجيهات لمتشابهات لفظية. ومِن نتائج البحث الحكم بأنَّ منهج ابن الزبير الغرناطي أقلّ التزامًا بمصطلحات البلاغيين وقواعدهم، وأكثر وضوحًا في عرض المتشابه اللفظي، وأكثر إسهابًا في العرض والتوجيه؛ مما أدّى إلى عدم الوضوح أحيانًا في التوجيه، خلاف منهج الآلوسي.

## أوّلًا: التعريف بكتاب (مِلاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل) وبمؤلِّفِه ابن الزبير الغرناطي.

الاسم الكامل للكتاب هو "مِلاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل" لنصّ المؤلِّف على هذا الاسم في مقدّمة الكتاب[1]. وهو كتاب تفسير –كما يتضح مِن عنوانه "مِلاك التأويل"– يتركز اهتمام المؤلِّف فيه على توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم (أي بيان الفرق الدلالي بين المتشابهين)، والغرض مِن هذا التوجيه القطع بذوي الإلحاد والتعطيل (أي ردّ الشبهات التي يثيرها هؤلاء الملحدون والمعطلون حول هذه الآيات المتشابهة لفظًا). وقد سلك فيه مؤلفه ترتيب سور القرآن الكريم. وتكوّن الكتاب مِن مجلّدينِ يبدأ ثانيها بسورة هود.

أمّا عنْ مؤلِّف مِلاك التأويل، فهو "أحمدُ بن إبراهيم بن الزُّبَير بن محمد بن إبراهيم بن الزُّبَير بن الحَسَن ابن الحُسَين بن الزُّبَير ثم ابن عاصمِ بن مُسلم بن كَعب الثَّقَفيُّ العاصِميُّ، كذا نقَلتُ نسَبَه من خطِّه، جَيّانيُّ نزَلَ غرناطة، أبو جعفر، ابن الزُّبَير"[2]، عاش بين سنَتَي 627 و708هـ[3].

---

[1] الغرناطي (ت 708هـ)، ابن الزبير، ملاك التأويل، طبعة العلمية، (ج1/ ص9).

[2] ابن عبد الملك المراكشي (ت 703هـ): أبو عبد الله محمد بن محمد الأنصاري الأوسي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق د. إحسان عباس، د. محمد بن شريفة، د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1433هـ/ 2012م، (231/1). والذي يبدو أنّ المراكشي أول مَنْ ترجم لابن الزبير الغرناطي ثم نقل هذه الترجمة مَنْ بعدهُ.

[3] انظر: ابن عبد الملك المراكشي (ت 703هـ): الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، (237/1)، وأيضًا: الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، خير الدين بن محمود، الأعلام، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، ط15، أيار/ مايو 2002م، (86/1).

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

**ثانيًا: التعريف بكتاب (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) وبمؤلِّفِه شهاب الدين الآلوسي.**

الاسم الكامل للكتاب هو "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" لما ذكَرَ المؤلِّفُ في خطبة الكتاب من تسمية علي رضا باشا هذا الكتاب بهذا الاسم[1]. وهو كتاب تفسير –كما يتضح مِن عنوانه "في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"– يتركز اهتمام المؤلِّف فيه –كما ذكر في مقدمة كتابه[2]– على تسجيل ما جمعهُ مِن علمٍ عن القرآن الكريم وما استنتج مِن تدبُّره له؛ لذا تراهُ يتحّدث في معظم علوم القرآن الكريم المتعلقة بالآية التي يفسِّرها.

أمّا عن الآلوسي[3] مؤلِّف كتاب (روح المعاني) والمعروف بالآلوسي الكَبير (1270–1217هـ=–1802 1854م)، فهو شهاب الدين، أبو الثناء، محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي البغدادي مولدًا ووفاةً. مفسِّر، لُغويّ، محدث، فقيه، أديب، وهو –وإنْ أبدع في كثير مِن العلوم– معروفٌ بأنّهُ مفسِّر.

**التعريف بالمتشابه اللفظي**

المتشابه اللفظي علم مِن علوم القرآن الكريم تعدُّ اللغةُ أداةً مِن أدوات تفسيره، ودرسٌ يبحثُ في أسرار معاني نظم القرآن الكريم الذي يثير في صدر قارئه ومتدبره أسئلة كثيرة: لِمَ تغيّر كلام القرآن الكريم في القصة الواحدة والموضوع الواحد؟ لمَ بدَّلَ؟ لِمَ حذفَ هنا وأضافَ هناك؟ لِمَ قدّمَ هنا وأخّر هناك؟ ما الحكمةُ مِن وراء هذا التغيير الذي يستحيلُ أنْ يكونَ عبثيًّا؟

لغةً: كلمة (اللفظي) قيد منسوب إلى اللفظ، يُراد به أهمية اللفظ في عدِّ الآية مِن المتشابه، ولا يعني هذا استثناء المعنى مِن التشابه؛ إذ التشابه الجزئي في المعنى مع اختلاف يسير في اللفظ هما أساس موضوع المتشابه اللفظي في القرآن الكريم.

أمّا عن المتشابه لغةً، لفْظٌ أصله (شبه)، قال ابن منظور: "الشِّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبِيهُ: المِثْلُ، وَالْجَمْعُ أَشْباهٌ. وأَشْبَه الشيءُ الشيءَ: مَاثَلَهُ... وَفِي التَّنْزِيلِ: مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشابِهٍ... والمُشْتَبِهاتُ مِنَ الأُمور: المُشْكِلاتُ. والمُتَشابِهاتُ: المُتَماثِلاتُ"[4].

وما سبق يعني أنّ التشابه لا بدّ فيه مِن شيئينِ –على الأقلّ– تماثلا حتى التبسا. وهذه الأمور الثلاثة: التعدّد أو الأطراف المتماثلة، والتماثل، والالتباس الناجم عن شدة التماثل، يمكن عدُّها موضحات للمعنى اللغوي.

---

[1] الآلوسي (ت 1270هـ): شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ/1994م، (96/1).

[2] الآلوسي (ت 1270هـ): شهاب الدين محمود، روح المعاني، طبعة العلمية، (5/1).

[3] أُخِذت ترجمتهُ مِن: الزركلي، الأعلام، (176/7). وأيضًا: الذهبي (ت 1978م)، محمد السيد حسين، التفسير والمفسرون، القاهرة، مصر، مكتبة وهبة، د. ط، د. ت، (250/1). وأيضًا: نويهض، عادل، معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، بيروت، لبنان، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط3، 1409هـ–1988م، (665/2).

[4] ابن منظور (ت 711هـ): محمد بن مكرم، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ–1993م، (503/13).

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

**استعمالات مصطلح (المتشابه اللفظي)**

استُعمِل مصطلح (المتشابه اللفظي) في الإشارة إلى عدة مفهومات مِن علوم القرآن الكريم، وقاد هذا الاستعمال المتعدّد للمصطلح إلى خلط وتداخل. واستعمالاته هي[1]:

**أولًا: المتشابه الذي ضدّهُ المُحكم.** وهو إمّا أنْ يكونَ مما أُشكِل فهمهُ على كثير مِن الناس أو أنْ يكون مما استأثر اللهُ بعلمهِ؛ فلا يعلمهُ أحدٌ مِن البشر.

**ثانيًا: المتشابه اللفظي الذي يعتني به حُفَّاظ القرآن الكريم،** وهو كلّ تشابه بين آيتين أو أكثر اختلف السياق فيها أو تماثل.

**ثالثًا: المتشابه اللفظي البياني الذي ستوضحه هذه الدراسة.**

هذا هو المشهور مِن استعمالات (المتشابه)، ولكنَّ بعضهم توسع فيه حتّى أخرجه إلى علوم أخرى غير علوم القرآن الكريم، مثل: **الثعالبي.** فقد استعملهُ في البلاغة العربية في كتابه (المتشابه) الذي جمَعَ فيهِ أشعارًا وكتاباتٍ أدبيةً نثريةً شرط أنْ يكونَ فيها تشابه يشبه التصحيف، أو تشابه من التجنيس الصحيح، أو تشابه خطًّا ولفظًا[2]. ومثال الأول: قول عمر رضي الله عنهُ: "المروءة الظاهرة هي الثياب الطاهرة"[3]، ومثال الثاني: قول أحدهم: إذا زلَّ عالِم زلَّ عالَمٌ[4]. ومثال الثالث: يقيني يقيني[5].

واستُعمِل في الفقه، فقد ورد مصطلح المتشابه في القاموس الفقهي: "المتشابه في الفقه: الألفاظ المشتركة كالقرء، فهو متردد بين الحيض، والطهر"[6].

واستُعمِل في علوم الحديث ضمن الجرح والتعديل بمعنى اتفاق أسماء الرواة خطًّا واختلاف آبائهم أو العكس[7].

**وأمّا عن التعريف الاصطلاحي** للمتشابه اللفظي، فظلّ بدون تعريفٍ حتى جاء المفسِّرون، والعلماء المهتمّون بعلوم القرآن الكريم وبلاغته، نحو: الخطيب الإسكافي، وأبو القاسم الكرماني ومَنْ بعدهما إلى هذا العصر بتعريفات عدة.

---

(1) الطيار، مساعد بن سليمان، أنواع التَّصنيف المتعلِّقة بتفسير القُرآن الكريم، الدمّام، السعودية، دار ابن الجوزي، ط3، 1434هـ-2012م، ص80.

(2) الثعالبي (ت 429هـ): أبو منصور عبد الملك بن محمد، المتشابه، تحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة الحكومة، بغداد، العراق، (مستلة مِن مجلة الآداب العدد العاشر)، 1387هـ-1967م، ص11.

(3) المصدر السابق، ص11.

(4) المصدر السابق، ص25.

(5) المصدر السابق، ص30.

(6) أبو جيب، سعدي، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دمشق، سورية، دار الفكر، ط2، 1408هـ-1988م، ص190.

(7) انظر: المقدسي الحنبلي (ت 909هـ): يوسف بن عبد الهادي، زبد العلوم وصاحب المنطوق والمفهوم، تحقيق عبد الله بن حسين الموجان، مركز الكون، د. م، ط1، 1431هـ-2010م، (295/1).

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

ومعظم التعريفات بادئ الأمر لم يكن المقصود منها وضعَ حدٍّ واضح للمتشابه اللفظي البياني، وإنّما كانَ المقصود عندهم الإشارة إلى موضوع كلامهم[1]، بدليل عدم ذِكرهم ما يخرج عن حدِّهم بألفاظ التعريف الذي وضعوه، كما هي عادة العلماء القدامى في توضيح حدود التعريف.

ومما عُدّ مِن التعريفات –لعلم المتشابه اللفظي الذي بصددهِ هذه الدراسة– التي التُمِست عند مَن اعتنوا بهذا الموضوع، قولُ ابن جرير الطبري: "هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، بقَصّه باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وبقصّه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني"[2].

ويُلحظُ أنّ ابن جرير الطبري حدّ موضوع المتشابه اللفظي بوقوعه في القصص بقولهِ: "في قصصهم"، ويحِق لمن يقرأ تعريفه التساؤل: ماذا يسمّي ابن جرير ما تشابه مِن الآيات وأشكل فهمهُ على الناس ولم يكن في قصصٍ؟

والظاهر أنَّ تعريف الطبري المذكور آنفًا ليس تعريفًا لما بصدده الدراسة كما عدّه كثيرٌ مِن الباحثين؛ لأنّ ابن جرير تكلّم عن الموضوع بما يلي: "بقَصّه باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وبقصّه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني"، وهو بهذا يظهر –واللهُ أعلمُ– أنّهُ يتكلم عن المتشابه الذي ضدّهُ المحكم، وسياق الكلام في تفسيره يؤيّدُ هذا، حيثُ قال قبل التعريف السابق: "وقال آخرون: معنى "المحكم": ما أحكم الله فيه من آي القرآن، وقَصَص الأمم ورُسلهم الذين أرسلوا إليهم، ففصّله ببيان ذلك لمحمد وأمته"[3]؛ لذا ربما كان الأصوب عدم عدِّ هذا التعريف مِن تعريفات المتشابه اللفظي البياني –الذي بصدده هذه الدراسة– كما فعل كثير مِن الباحثين. وعرض السباق وحدَهُ يثبت عدم صحة ما ذهبوا إليه مِن أنّ كلام ابن جرير في التعريف السابق تعريف للمتشابه اللفظي، واجتزاؤهم التعريف مِن السياق دون إيراد السباق أوهمَ آخرين وأقنعهم.

وتختار الدراسة هنا تعريف الكرماني الذي يُعَدُّ مِن أوضح التعريفات، وقال أبو القاسم الكرماني، (ت نحو 505هـ): "فَإِن هَذَا كتاب أذكر فِيهِ الْآيَات المتشابهات الَّتِي تَكَرَّرت فِي الْقُرْآن وألفاظها متفقة، وَلَكِن وَقع فِي بَعْضهَا زِيَادَة، أو نُقْصَان، أو تَقْدِيم أو تَأْخِير، أو إِبْدَال حرف مَكَان حرف، أو غير ذَلِك مِمَّا يُوجب اخْتِلَافا بَين الْآيَتَيْنِ أو الْآيَات الَّتِي تَكَرَّرت من غير زِيَادَة وَلَا نُقْصَان"[4].

أمّا ابن الزبير الغرناطي، فلم يضع تعريفًا للمتشابه اللفظي، ولكن يمكنُ استنباط تعريف مِن كلامه؛ إذْ قال ابن الزبير الغرناطيُّ: "وإنّ من مغفلات مصنفي أئمتنا... توجيه ما تكرر من آياته لفظًا، أو اختلف بتقديم أو تأخير وبعض زيادة في التعبير"[5].

وفُهِم مِن قولهِ: "توجيه ما تكرر..." أنَّ المتشابه اللفظي تكرارٌ لآياته لفظًا (تشابه تامّ) أو اختلافٌ (تشابه

---

[1] انظر: البركة: محمد بن راشد، المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وتوجيهه دراسة موضوعية، ص37.

[2] أبو جعفر الطبري (ت 310هـ): محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، د. م، ط1، 1422هـ-2001م، (197/5).

[3] أبو جعفر الطبري (ت 310هـ): محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (197/5).

[4] أبو القاسم الكرماني (ت نحو 505هـ): محمود بن حمزة، أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، ومراجعة وتعليق أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، د. م، د. ط، د. ت، ص63.

[5] الغرناطي (ت 708هـ)، ابن الزبير، ملاك التأويل، طبعة العلمية، (8/1).

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

جزئي) بينَ الآيات بواحدة مِن طريقتين: تقديم وتأخير، أو بعض زيادة في التعبير. ويُلحَظ أنّ كلامهُ لا يشمل جميع أنواع المتشابه اللفظي، ومِنها مثلا: إبدال شيء مِن الكلام بشيء آخر. ولعلّ عدم الشمول آتٍ مِن عدم قصده لوضع تعريف.

وأمّا الآلوسي، فكما هو معلوم أنّهُ لم يضع تعريفًا للمتشابه اللفظي، ولكن يبدو مِن مجمل توجيهاته أنَّ المتشابه اللفظي عندهُ يشملُ أيَّ تركيبيْنِ تشابها تشابهًا تامًّا أو جزئيًّا.

ويمكنُ استنباط التعريف الآتي: **إنَّ المتشابه اللفظي البياني هو تركيبان –أو أكثر– في القرآن الكريم، متحدان في الموضوع (المعنى العامّ)، متشابهان لفظًا كليًّا أو مختلفان جزئيًّا؛ لغرض بلاغي دقيق اقتضاهُ السياق.** والمتشابه اللفظي –وفق هذا التعريف– يكثرُ في القصص القرآني كما ذكر هذا غير واحد مِن العلماء، ومنهم الزركشي.

### أنواع المتشابه اللفظي البياني

قُسِّم المتشابه اللفظي الذي بصدده هذه الدراسة تقسيمات عديدة كلُّها ناشئة مِن التأمل في الكلام المختلف بين طرفي المتشابه. وارتأت الدراسة التقسيم الآتي لأنواع المتشابه اللفظي في القرآن الكريم:

**النوع الأول: المتشابه اللفظي الذي فيه تقديم وتأخير:** ومنه قوله تعالى: ﴿...**وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ** ...﴾ [البقرة: 62]. وقوله تعالى: ﴿...**وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ**...﴾ [الحج: 17].

وهذا النوع يدرسهُ البلاغيون والنحويون، وهنا يمكنُ أنْ تُصنَّف متشابهات هذا النوع وفق الأبواب النحوية فقط، كأنْ يقالَ: التقديم والتأخير في عناصر الجملة الاسمية، والتقديم والتأخير في عناصر الجملة الفعلية، والتقديم والتأخير في الفضلة على عناصر الجملة، وهلمّ جرًّا. أو أنْ يُصنَّف التقديم والتأخير بلاغيًّا فقط، كأنْ يقال: التقديم والتأخير للتشويق، والتقديم والتأخير للاختصاص والحصر، والتقديم والتأخير للاستعجال، إلى آخره مِن أغراض التقديم والتأخير. والأفضل دمج التصنيف النحوي مع البلاغي، فيُذكر التقديم والتأخير في الباب النحوي وبإزاء كل مثال فيه الغرض البلاغي.

**النوع الثاني: المتشابه اللفظي الذي فيه إثبات وحذف:** وهو مِن باب الإيجاز والإطناب أو التفصيل عند البلاغيين (وفيه أقسام فرعية: حذف الحرف والكلمة والجملة). ومنهُ قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسۡطَـٰعُواْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا ٩٧﴾ [سورة الكهف:97].

**النوع الثالث: المتشابه اللفظي الذي فيه إبدال شيء بشيءٍ آخر، ويشمل:**

1. إبدال لفظ بلفظ آخر، وهذا النوع يشمل أنواعًا كثيرة أدرجَها المصنفون في علم المتشابه اللفظي على أنّها أنواع مستقلة، فهذا النوع يشمل: الإبدال بالتعريف والتنكير، والإبدال بين المفرد والمثنى والجموع، والإبدال في الصيغ الصرفية أو الإبدال في أبنية الاسم، والإبدال في الإظهار والإضمار، وغير ذلك مما يتعلق بالاسم. ومثالهُ قولهُ تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا **مَّعۡدُودَةٗ**...﴾ [البقرة: 80]. مع قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا **مَّعۡدُودَٰتٖ**...﴾ [آل عمران: 24].
2. إبدال تركيب بتركيب آخر، (وهذا اللفظ أعم مِن قولهم: إبدال جملة بجملة أخرى)؛ ليشمل ما كان إبدالًا بين

اسم وجملة أو ما كان أكثر مِن جملة بأكثر مِن جملة كما في الأساليب اللغوية. ومنه إبدال فعل بفعل آخر. ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿... فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ **فَٱنفَجَرَتْ** مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ ...﴾ [البقرة: 60] وقوله تعالى: ﴿...ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ **فَٱنۢبَجَسَتْ** مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ ...﴾ [الأعراف: 160].

**النوع الرابع: المتشابه اللفظي الذي فيه تكرار** (أي تشابه تام بين الآيتين)، وهذا النوع لم يعدَّهُ كثيرون بين أنواع المتشابه اللفظي؛ لأسباب أوضحها أنَّ معناهُ التوكيد في معظم الأحيان. ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في سورة الرحمن.

ويُلحَظُ أنّ الأنواع: الأول (الذي فيه تقديم وتأخير)، والثاني (الذي فيه إثبات وحذف)، والرابع (الذي فيه تكرار) إنّما هي عنوانات مِن مباحث علم المعاني؛ إذ الأصل في كلِّ كتاب يدرس البلاغة أنْ يتضمن أبواب: التقديم والتأخير، والحذف، والإطناب الذي مِن أنواعه التكرير. ويُلحَظُ أيضًا أنَّ التقديم والتأخير يُدرَس في أبواب النحو. وكذا الحذف جوازًا ووجوبًا في علم النحو صراحةً، مثلما يحدث مِن حذفٍ بعد (لولا، وإذا المتبوعة باسم، والسؤال وجوابه...) أو يُدرَسُ في مسميات أخرى، مثل: نائب الفاعل (ما لم يُسمَّ فاعلهُ)، تنوين العوض.

ويُلحَظُ أيضًا أنَّ النوع الثالث (المتشابه اللفظي الذي فيه إبدال شيء بشيءٍ آخر) لا يخلو مِن أنْ يكونَ متعلقًا بالفروق اللغوية إذا كانَ الإبدال بين لفظتين (كلمتين) أو أنْ يكونَ متعلقًا بمعاني النحو إذا كانَ الإبدال بين تركيبين أو أنْ يكونَ متعلقًا بمبحث الإيجاز والإطناب –وهو مبحث بلاغي– إذا كانَ أحد التركيبينِ تفصيلًا للآخر، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ...﴾ [البقرة: 51] وقوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ **ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ** فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ...﴿١٤٢﴾﴾ [الأعراف: 142]. كلّ هذا كائنٌ إذا كانَ التوجيه للمتشابه اللفظيّ لغويًّا وهو الأكثر.

وبناءً على ما ذُكِر في الفقرتين السابقتيْن؛ يجوز أنْ يُقترَح تسمية التقسيم المذكور آنفًا –الذي ارتضته الدراسة–التقسيم البلاغي؛ إذ إنَّ هذه الأنواع كما يظهر يُصنَّف معظمها مِن علم المعاني مِن علوم البلاغة. والمقصود مِن التسمية أمران: تمييز هذا التقسيم مِن غيره من التقسيمات التي ظهرت أو قد تظهر مستقبلًا عند أحد الباحثين، وأيضًا التنبيه على أنَّ هذا التقسيم ليس تقسيمًا شكليًّا لا مساس له باللغة وعلومها.

### أهمية توجيه المتشابه اللفظي

لدراسة المتشابه اللفظي وتوجيهه فوائدُ كثيرة تذكرُ الدراسة اثنتين منها اختصارًا، **فمنها** أنَّ كتب توجيه المتشابه اللفظي البياني تُعَدُّ كتبًا دفاعيةً[1] عن القرآن الكريم لدفعها الشبهات بإيضاحها لكلِّ ما يشتبه على عامة الناس، وحتى على بعض العلماء.

**ومِنها** أنَّ توجيهه يكشف مظهرًا مِن مظاهر الإعجاز في نظم القرآن الكريم وبيانه، ويُظهِر مدى روعة الترابط والتكامل والتناسق بين النصوص القرآنية، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: 82].

[1] انظر: الغرناطي (ت 708هـ)، ابن الزبير، ملاك التأويل، طبعة العلمية، (297/2).

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

**الفصل والوصل في المتشابه اللفظي**

إنَّ للحروف عمومًا ولحروف العطف خصوصًا دورًا مهمًّا في سبك الألفاظ وإيضاح المعاني، والواو مِن أكثر حروف المعاني وأكثر حروف العطف استعمالًا، وتنبّه العلماء إلى أنَّ عدم وجود الواو له معنى مثل عدم وجودها، وسمّى العلماء هذه الظاهرة اللغوية (الفصل والوصل)، وهو غير (الفصل والوصل) في الإملاء، بل هو مِن علم المعاني مِن علوم البلاغة.

ويهمّ الدراسة هنا التمهيد بتذكير القارئ بالفصل والوصل للوصول به إلى توجيه ما وقع منه في المتشابه اللفظي؛ ولذا كانَ لا بدَّ مِن تعريف موجز بالفصل والوصل وتنبيهٍ إلى أهميتهما، وإيراد تلخيصٍ –ما أمكن– عن قواعدهما، وبعدئذٍ يمكنُ التحدث عن توجيه الفصل والوصل في الآيات المتشابهة عند ابن الزبير الغرناطي والآلوسي، ويمكنُ تحقيق هذه الاهتمامات بالآتي:

**تعريف الفصل والوصل وأهميتهما**

الفصل والوصل أحدُ مباحث علم المعاني[(1)]، والوصلُ "عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه، وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فن منها عظيم الخطر، صعب المسلك دقيق المأخذ لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علمًا بكنهه، إلا من أوتي في فهم كلام العرب طبعًا سليمًا، ورُزق في إدراك أسراره ذوقًا صحيحًا، ولهذا قصر بعض علماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، وما قصرها عليه؛ لأن الأمر كذلك، إنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه، وأن أحدًا لا يكمل فيه إلا كمل"[(2)].

والوصلُ والفصل –كما يظهرُ في الفقرة السابقة– إثبات لحرف العطف أو حذفه؛ لذا يكونُ مِن الأصوب وضع الوصل والفصل فرعًا مِن الإثبات والحذف في المتشابه اللفظي. ويقصر البلاغيون الوصل والفصل على إثبات الواو وحذفه دون حروف العطف الأخرى[(3)]؛ لأنّ الواو هي التي يقع فيها الاشتباه أكثر مِن غيرها. ومبحث الوصل والفصل طويل شائك تكثر فيه التقسيمات والتداخلات لمواضع الوصل ولمواضع الفصل.

**قواعد الفصل الوصل**

ينبغي للدارس معرفة مواضع الفصل والوصل؛ ليعرف متى يصل بين الجملتين أو المفردتين بحرف عطف؟ ومتى يفصل بينهما بترك حرف العطف، وللفصل –عند العلماء– خمس قواعد ضابطة، حيثُ يُستخدَمُ

---

(1) وضع حسن بن إسماعيل مؤلف كتاب "البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع" الفصل والوصل، في علم البديع، وهذا مخالف للمعهود في كتب البلاغة.

(2) القزويني (ت 739هـ): جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط3، د. ت، (97/3).

(3) انظر مثلًا: الهاشمي (ت 1362هـ): أحمد بن إبراهيم، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت، ص179.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

الفصل في المواضع الآتية[1]:

**القاعدة الأولى: «كمال الاتصال»:** والمقصود اتحاد الجملتين اتحادًا تامًّا في المعنى، وذلكَ في الحالات الآتية:

**الحالة الأولى:** أنْ تكونَ الثانيةُ توكيدًا للأولى، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ١٧﴾ [الطارق: 17].

**الحالة الثانية:** أو تكونَ الثانية موضحةً لمضمون الأولى، نحو قوله تعالى: ﴿فَوَسۡوَسَ إِلَيۡهِ ٱلشَّيۡطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ ١٢٠﴾ [طه: 120].

**الحالة الثالثة:** أو تكونَ الثانية بدلًا مِن الأولى، كأنْ تكونُ الثانيةُ بدلًا مطابقًا، نحو قولهِ تعالى: ﴿بَلۡ قَالُوٓاْ مِثۡلَ مَا قَالَ ٱلۡأَوَّلُونَ ٨١ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: 81-82]. أو تكونَ بدل بعض مِن كلّ من الجملة الأولى، نحو قولهِ تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ١٣٣ وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: 132-134]. أو تكونَ بدل اشتمال من الجملة الأولى، نحو قولهِ تعالى: ﴿... قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [يس: 20-21]. وقيل: تأكيد[2]، والبدلية أصوب وأقرب، لأنّ الجملة الثانية فيها زيادة توضيح.

**القاعدة الثانية: «كمال الانقطاع»:** ويكونُ هذا الانقطاع (التباين التامّ) بين الجملتين:

1. باختلافهما خبرًا وإنشاءً، إمّا (لفظًا ومعنًى)، نحو قولهِ تعالى: ﴿...وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٩﴾ [الحجرات: 9]. إذ إنَّ جملة (وأقسطوا) إنشائية لفظًا ومعنًى، وجملة (إنَّ الله يحب المقسطين) خبرية لفظًا ومعنًى. أو (معنًى فقط)، نحو نجح خالد **وفّقهُ الله**. فالثانية إنشائية معنًى[3]. إلّا إنْ أوْهَمَ تركُ العطف خلاف المقصود، فعنده يجب العطف، نحو:(لا، وشفاكَ الله)[4].
2. بعدم وجود مناسبة بينهما، أي لا علاقة بين معنى الأولى ومعنى الثانية، والمقصود عدم وجود رابط بين الجملتين، نحو:

---

[1] انظر مثلًا: عتيق (ت 1396هـ)، عبد العزيز، علم المعاني، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1430هـ-2009م، ص161-165. وأيضًا: الحوري: محمد رضا، وزميله: منصور أبو زينة، الفصل والوصل في متشابه النظم القرآني دراسة بلاغية تفسيرية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، السعودية، دون ذكر المجلد، العدد 58، ذي القعدة 1434هـ، ص93. أيضًا: الهاشمي (ت 1362هـ): أحمد بن إبراهيم، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص183.

[2] انظر مثلًا: الدرة (ت 1428هـ)، محمد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، دمشق، سورية، دار ابن كثير، ط1، 1430هـ-2009م، (721/7).

[3] وليس كما قال محمد أحمد قاسم وزميله: «فالثانية إنشائية لفظا خبرية معنى". انظر: قاسم، محمد أحمد، وزميله: محيي الدين ديب، علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني»، طرابلس، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، 2003م، ص354.

[4] الهاشمي (ت 1362هـ): جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص185.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

**(الفقرُ فيمَا جاوزَ الكَفافا ... مَن اتّقى اللهَ رَجا وَخافا)**[1]

**القاعدة الثالثة: «شبه كمال الاتصال»:** ويحدثُ هذا عندما تكون الجملة الثانية جوابًا عن سؤال يُفهَم من الأولى، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٤٦﴾ [هود: 46]. وكذا قوله تعالى: ﴿فَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ ٢٨﴾ [الذاريات: 28]. إذ المفهوم مِن الأولى (ماذا قالوا لهُ حين أحس بالخوف؟).

**القاعدة الرابعة: «شبه كمال الانقطاع»:** وهو أن يكون بين الجملة الأولى والثانية (جملةٌ أخرى ثالثة متوسطة) حائلة بينهما، فلو عُطفت الثالثة على «الأولى المناسبة لها» لتوهم أنها معطوفة على «المتوسطة»؛ فُيترك العطف[2]، ويذكرُ البلاغيون بيت الشعر الآتي مثالًا على شبه كمال الانقطاع على أنّهُ ترَكَ العطف بين الجملتين لئلا يتوهم أن الجملة الثانية عطف على "أبغي" فيكون من مظنونات سلمى، وهو غير المراد[3]:

**(وتظنُّ سلمى أنني أبغي بها ... بدلا أُراها في الضلال تهيم)**[4]

ويجوز أنَّ يكونَ هذا البيت مثالًا على «شبه كمال الاتصال»، بأنْ تكونَ جملة (أُراها في الضلال تهيم) جوابًا عنْ سؤالٍ مُتوهَّم أو مفهوم مِن جملة (وتظنُّ سلمى أنني أبغي بها ... بدلا)، ومضمونُ السؤال: فما قولكَ في ظنّها؟[5]

**القاعدة الخامسة: «التوسط بين الكمالين مع قيام المانع مِن الوصل»:** وذلكَ بأن تكون الجملتان متناسبتين وبينهما رابط، ولكن يوجد مانع يمنع مِن العطف، وهو عدم قصد التشريك في الحكم، فيمتنع العطف، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ١١ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ١٢﴾ [البقرة: 11-12]. فلا يصحّ عطف (ألا إنهم...)؛ لأنهم مفسدون في جميع الأحوال سواءٌ أ(إذا قيل لهم لا تفسدوا) أم لا.

**ملحوظة:** إذا لم تكن الجملتان داخلتين في مواضع الفصل، فإنّهُ يوصل بينهما بحرف العطف. علمًا أنَّ للوصل عندهم تفصيلًا.

## توجيه الفصل والوصل في الآيات المتشابهة عند ابن الزبير الغرناطي والآلوسي

تنبّه الآلوسي -خلاف ابن الزبير الغرناطي- إلى موضوع الفصل والوصل في قوله تعالى: ﴿... وَعَهِدۡنَآ

---

[1] البيتُ مِن أرجوزة مزدوجة سمّاها قائلها (ذات الأمثال)، وهو أبو العتاهية (ت 210هـ). انظر: ديوانُ أبي العتاهية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ/1986م، ص493.

[2] الهاشمي (ت 1362هـ): جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص183.

[3] انظر: القزويني، (ت 739هـ): الإيضاح في علوم البلاغة، (117/3).

[4] البيتُ لا يُعرَفُ قائلهُ وهو بلا عزو في كتب البلاغة، وأشهرها مفتاح العلوم، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص. ونسب إلى أبي تمام في حاشية (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح) تحقيق عبد الحميد هنداوي، (484/1).

[5] انظر: السكاكي أبو يعقوب (ت 626هـ): يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ-1987م، ص261.

إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾ [البقرة: 125] وقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ بَوَّأۡنَا لِإِبۡرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلۡبَيۡتِ أَن لَّا تُشۡرِكۡ بِي شَيۡـٔٗا وَطَهِّرۡ بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿٢٦﴾﴾ [الحج: 26]. حيثُ قال في كلامه عن الركع السجود في تفسير آية البقرة: «وهما الركنان الأعظمان، وكثيرا ما يكنى عن الصلاة بهما، ولذا ترك العطف بينهما»[1]. ولكنْ يظهرُ هنا سؤالان: أولهما يُلحَظُ أنَّ الفصل في الآيتين المذكورتين آنفًا كانَ بين مفردتين، وليس بين جملتين كما ذُكِر في تعريف القزويني المذكور آنفًا في صفحة (9). فلِمَ هذا التحديد عند القزويني بأنّ جعل الوصل والفصل بين الجمل؟

والجوابُ أنّهُ جرَتِ العادة أنْ يقصر البلاغيونَ –تصريحًا– وقوع الوصل والفصل على الجمل؛ ويتجاوزون النص على الوصل والفصل في المفردات، ويتجاوزون النص على الوصل والفصل بغير الواو مِن حروف العطف الأخرى؛ والسببُ سهولة ويسر فهم معنى ما لم ينصوا عليه؛ إذ المفردات سبيل لفهم عطف الجمل؛ لأنَّ الجملة التي لها محل حكمها مثل حكم المفرد، ولا يكون للجملة محلٌّ حتى يصح أنْ يوضع مكانها مفرد[2]. وغير الواو مِن حروف العطف وضح المقصود منها لإفادتها معنًى آخر مع الإشراك خلاف الواو المقصورة على الإشراك أو الجمع المطلق[3].

وأمّا السؤال الثاني، يُلحَظُ حذف الواو قبل (طهِّرا) في آية البقرة، وإثباتها (وطهِّر) في آية الحج، ألا يُعَدُّ هذا مِن قبيل الفصل والوصل؟ فإنْ قيل: اختلف المسنَد إليه. قيل: الأمر للنبي أمر لأتباعه أيضًا، أفلا يشمل الأمر ابن النبي؟ ولكن هذا ينتفي بقول الآلوسي: «وتوجيه الأمر هنا إلى إبراهيم وإسماعيل لا ينافي ما في الحج من تخصيصه بإبراهيم عليه السلام فإن ذلك واقع قبل بناء البيت كما يفصح عنه قوله تعالى: وَإِذْ بَوَّأْنا لِإِبْراهِيمَ مَكانَ الْبَيْتِ [الحج: 26]. وكان إسماعيل حينئذ بمعزل من مثابة الخطاب»[4].

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلۡبَحۡرَ لِتَأۡكُلُواْ مِنۡهُ لَحۡمٗا طَرِيّٗا وَتَسۡتَخۡرِجُواْ مِنۡهُ حِلۡيَةٗ تَلۡبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلۡفُلۡكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴿١٤﴾﴾ [النحل: 14] وقوله تعالى: ﴿... وَمِن كُلّٖ تَأۡكُلُونَ لَحۡمٗا طَرِيّٗا وَتَسۡتَخۡرِجُونَ حِلۡيَةٗ تَلۡبَسُونَهَاۖ وَتَرَى ٱلۡفُلۡكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [فاطر: 12].

وملخّص توجيهه عند ابن الزبير الغرناطي أنّهُ لما كان من مقصود آية النحل تعداد النعم ناسب ذلك عطف بعضها على بعض؛ لأنه مظنة إطناب وتفصيل. وأمّا آية فاطر؛ فمقصودها إبداء القدرة، وقال: "ألا ترى أن مخر السفن كأنه ليس لشيء إلا للابتغاء، فلما تعلقت اللام بمواخر من حيث تحمل اللفظ معنى الفعل لم يصح دخول الواو"[5].

---

[1] الآلوسي، روح المعاني، طبعة العلمية، (379/1).

[2] انظر: الجرجاني (ت 471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، ص222–223.

[3] انظر: المصدر السابق، ص224.

[4] الآلوسي (ت 1270هـ): شهاب الدين، روح المعاني، طبعة العلمية، 379/1.

[5] الغرناطي (ت 708هـ)، ابن الزبير، ملاك التأويل، طبعة العلمية، 297/2.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

وأمّا الآلوسي، فقال: "والذي يظهر لي في ذلك أن آية النحل سيقت لتعداد النعم كما يؤذن بذاك سوابقها ولواحقها وتعقيب الآيات بقوله سبحانه: وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوها [إبراهيم: 34، النحل: 18]، فكان الأهم هناك تقديم ما هو نعمة، وهو مخر الفلك للماء، بخلاف ما هنا، فإنه إنما سيق استطرادا أو تتمة للتمثيل كما علمت آنفا، فقدم فيه (فِيهِ) إيذانا بأنه ليس المقصود بالذات ذلك، وكأنَّ الاهتمام بما هناك اقتضى أن يقال في تلك الآية: وَلِتَبْتَغُوا بالواو، ومخالفة ما هنا لذلك اقتضت ترك الواو في قوله سبحانه: لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ"[1]، والمفهومُ مِن كلامهِ أنّ الاهتمام في آية النحل بتقديم ما هو نعمة اقتضى زيادة الواو بخلاف ما في آية فاطر.

واضح أنَّ كلا التوجيهين لم يعتدَّ بأقوال البلاغين في الوصل والفصل، وترى الدراسة أنّ آية فاطر تُرِك فيها الواو؛ لأنّ هذا مِن شبه كمال الاتصال بين (لتبتغوا مِن فضله) وما قبلها؛ إذ الجملة الثانية جوابٌ عن سؤال يُفهَم من الأولى، وهو: لم الفلك مواخر فيه؟ وعليه الابتغاء يكونُ علةً للمخر، ولا يوجدُ داعٍ للوصل بالواو، وأمّا الوصل في آية النحل، فلأنّه عدَّد فوائد تسخير البحر، وهي لتأكلوا منهُ...، وتستخرجوا منه...، ولتبتغوا من فضله. وعلى طريقة البحث، وُصِل؛ لأنّهُ لم يوجد داعٍ مِن دواعي الفصل

وقد استقرأ محمد الحوري وزميله شواهد الفصل والوصل في الآيات المتشابهة لفظيًّا في كتب المتشابه اللفظي، وخلص بحثهم إلى وجود خمسة وعشرين موضعًا[2] مِن الآيات المتشابهة والفرق بينها الفصل والوصل.

**وممّا فاتهما ذكرهُ المتشابهات الآتية:**

1- قولهُ تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ ...﴿٢١٥﴾﴾[البقرة: 215]. وبواو أولَها في [البقرة: 219].

2- قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ...﴾ [الروم: 48]. وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ...﴾ [فاطر: 9].

3- قولهُ تعالى: ﴿... صُمٌّۢ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ ...﴾ [الأنعام:39]، مع قوله تعالى: ﴿ صُمٌۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: 18][3].

4- قوله تعالى: ﴿...لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنفال: 26]. وبواو في أولها في [النحل: 14].

5- قوله تعالى: ﴿...وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ ...﴾ [الروم: 46]. ودون واو في [الجاثية: 12].

والآتي سردٌ لبعض هذه المواضع مع إيضاح ما يمكن إيضاحه:

1. قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ...﴾ [البقرة: 49]. وقال تعالى: ﴿...إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ...﴾ [إبراهيم: 6]

قال ابن الزبير الغرناطي: "فجيء به معطوفا كما أنه مغاير لما تقدمه، فقيل: "ويذبحون أبناءكم" فعين من الجملة هذا وخص بالذكر تعريفا بمكانة وشدة الأمر فيه، وهو مما أُجمل أولا وشمله الكلام المتقدم.

---

[1] الآلوسي (ت 1270هـ): شهاب الدين، روح المعاني، طبعة العلمية، 353/11.

[2] الحوري: محمد رضا، وزميله: منصور أبو زينة، الفصل والوصل في متشابه النظم القرآني دراسة بلاغية تفسيرية، ص87.

[3] البحيري، ريم عبد الفتاح، توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم عند المفسرين – دراسة في تفسيري الرازي والآلوسي، (هذا الكتاب أصلهُ رسالة ماجستير)، د. م، يسطرون للنشر والتوزيع، ط1، 1442هـ-2021م، ص99.

كما ورد في قوله تعالى: "من كان عدوا لله وملائكته" ثم قال: "وجبريل وميكال" فخصهما بالذكر والتعيين إعلاما بمكانهما في الملائكة بعد أن شملهم قوله تعالى: "وملائكته" فالوارد في إبراهيم من هذه القبيل، وقد تبين وجهه واتضحت مناسبته والله أعلم بما أراد.

وأما إعراب آية البقرة فيمكن في قوله تعالى: "يذبحون أبنائكم" أن يحمل على البدل وعلى الاستئناف وهو الأولى وكأن قد قيل وما ذاك؟ فقيل: يذبحون أبنائكم ولا إشكال في الأخرى"[1].

وقال الآلوسي: "وحاصل ذلك أنه حيث طرح الواو قصد تفسير العذاب وبيانه فلم يعطف لما بينهما من كمال الاتصال وحيث عطف لم يقصد ذلك، والعذاب إن كان المراد به الجنس فالتذبيح لكونه أشد أنواعه عطف عليه عطف جبريل على الملائكة عليهم السلام تنبيها على أنه لشدته كأنه ليس من ذلك الجنس، وإن كان المراد به غيره كالاستعباد فهما متغايران والمحل محل العطف، وقد جوز أهل المعاني أن يكونا بمعنى في الجميع وذكر الثاني للتفسير، وترك العطف في السورتين ظاهر والعطف هنا لعد التفسير لكونه أوفى المراد وأظهر منزلة المغاير وهو وجه حسن أيضا"[2]، وقال في موضع آخر: "وحملوا سُوءَ الْعَذابِ فيها على التكاليف الشاقة غير الذبح، وعطف للتغاير، واعتبر هناك لا هنا على رأيهم لسبق ﴿...وَذَكِّرْهُم بِأَيَّـٰمِ ٱللَّهِ ۚ ...﴾ [إبراهيم: 5]، وهو يقتضي التعداد، وليس هنا ما يقتضيه"[3].

وملخص كلامهما أنَّ العطف مِن ذكر الخاص بعد العام للإعلام بأهميته وتغايره، ويُلحَظُ أنّ الآلوسي كانَ أكثر التزامًا بمصطلحات البلاغيين، حيثُ قال: (كمال الاتصال). ويُذكَر أنّ الآلوسي كان استعمل مصطلح الفصل في غير المتشابه اللفظي مِن الفصل والوصل، ومِن ذلكَ قولهُ: "وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران:10] مؤكدا لذلك؛ ولهذا فصل"[4].

2. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [البقرة: 58] وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾﴾ [الأعراف: 161].

أمّا ابن الزبير الغرناطي، فملخص كلامه أنّ العطف مناسب لمقام تعداد النعم على بني إسرائيل في البقرة خلاف المقام في الأعراف[5]. وأمّا الآلوسي، فقد عدّهُ مِن التفنن في التعبير بعد أنْ أورد رأي الزمخشري بأنهُ مِن الاستئناف الذي لا يخل معه طرح الواو؛ لكونهِ مترتبًا على سؤال مقدَّر، وهو: ماذا بعد الغفران؟[6].

وظاهرٌ أنَّ التوجيه في مِلاك التأويل أقرب إلى أنْ يُسمّى توجيهًا وإلى فهم السياق الذي ورد فيه المتشابه

---

[1] الغرناطي (ت 708هـ)، ابن الزبير، ملاك التأويل، طبعة العلمية، 35/1.

[2] الآلوسي (ت 1270هـ): شهاب الدين، روح المعاني، طبعة العلمية، 180/7.

[3] المصدر السابق، 255/1.

[4] المصدر السابق، 251/2.

[5] الغرناطي (ت 708هـ)، ابن الزبير، ملاك التأويل، طبعة العلمية، 38/1.

[6] الآلوسي (ت 1270هـ): شهاب الدين، روح المعاني، طبعة العلمية، 269/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

اللفظي المذكور آنفًا، وأنّ الآلوسي اعتمد على (التفنن في التعبير) عن العجز عن التوجيه للمتشابه؛ لأن العكس بين الآيتين فصلًا ووصلًا تفنن في التعبير[1]. وإنّما القول بالتفنن في التعبير اعتذار غير صريح عن التوجيه للمتشابه اللفظي.

3. قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا...﴾ [الزمر:71] مع قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا...﴾ [الزمر:73].

وجّه ابن الزبير الغرناطي هذا المتشابه في أزيد مِن صفحتين توجيهًا نحويًّا، ويكفي للتوجيه قولهُ: "... فوقع جوابها في الآية الأولى منطوقًا به وهو قوله: ﴿فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾، فلا مدخل. وأما الآية الثانية فجوابها محذوف مقدر، وقوله: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ كلام معطوف على ما قبله كما عطف عليه ما بعده، ولو كان جوابًا لكان مقتضاه أنها لا تفتح إلا عند مجيئهم، كالحال في أهل النار، وليس كذلك، والله أعلم ألا ترى قوله تعالى في ص: ﴿هَٰذَا ذِكۡرٞۚ وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ ٤٩ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ٥٠﴾ [ص:49-50] فانتصاب (مفتحة) إنما هو على الحال، والحال قيد فيما قبلها"[2]. أمّا الآلوسي، فقد أورد جوابه في أول تفسير الآية قائلًا: "والواو للحال والجملة حالية بتقدير قد على المشهور أي جاؤوها وقد فتحت لهم أبوابها، كقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ٥٠﴾ [ص: 50] ويشعر ذلك بتقدم الفتح كأن خزنة الجنات فتحوا أبوابها ووقفوا منتظرين لهم، وهذا كما تفتح الخدم باب المنزل للمدعو للضيافة قبل قدومه وتقف منتظرة له، وفي ذلك من الاحترام والإكرام ما فيه، والظاهر أن قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا﴾ إلخ عطف على ﴿فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾. وجواب إذا محذوف مقدر بعد خَالِدِينَ للإيذان بأن لهم حينئذ من فنون الكرامات ما لا يحيط به نطاق العبارات كأنه قيل: إذا جاؤوها مفتحة لهم أبوابها وقال لهم خزنتها سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أي من جميع المكاره والآلام وهو يحتمل الإخبار والإنشاء"[3]، ثمّ أكمل إيضاحًا للتقدير، ثمَّ راح يفنّد سائر الآراء في توجيه هذا المتشابه.

ويظهرُ اختلاط الكلام عند ابن الزبير بين العطف والحال، واتحاد التوجيه أوّلَه وآخرَهُ ووضوحُهُ عند الآلوسي.

ومِن الفصل والوصل في المتشابه اللفظي قولهُ تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ ١٥٣ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا فَأۡتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١٥٤﴾ [سورة الشعراء:153-154] وقولهُ تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ ١٨٥ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [سورة الشعراء:185-186]. ما الحكمة مِن إثبات الواو في الآية الثانية وحذفها مِن الأولى؟

وُجِّه هذا المتشابه في ملاك التأويل[4] بما مفادهُ أنَّ كلَّ آية هي ردٌّ مِن القومَيْن على الوعظ والنصح الذي

---

[1] انظر: السامرائي، محمد فاضل صالح، دراسة المتشابه اللفظي مِن آي التنزيل في كتاب مِلاك التأويل (في أصله رسالة ماجستير)، بيروت، لبنان، دار ابن كثير، ط1، 1437هـ-2016م، ص191.

[2] الغرناطي (ت 708هـ)، ابن الزبير، ملاك التأويل، طبعة العلمية، 429/2.

[3] الآلوسي (ت 1270هـ): شهاب الدين، روح المعاني، طبعة العلمية، 288/12.

[4] انظر: الغرناطي (ت 708هـ)، ابن الزبير، ملاك التأويل، طبعة العلمية، 377/2، 378.

قيل لهم، وورد ردّهم على نسق الكلام الذي وُجِّه إليهم مِن حيثُ ورود الواو، فالآية الثانية (الشعراء: 186) زِيد فيها الواو؛ لأنَّ ما قبلها جمل معطوفات بالواو، والآية الأولى (الشعراء: 154) ليس في أولها واو؛ لأنَّ الجمل التي قبلها كانَ وجود الواو فيها أقلَّ. وأورد ابن الزبير الغرناطي الآيات التي سبقت كلًّا مِن آيتي المتشابه؛ ليثبت ما ذهب إليه.

ويُلحَظ أنَّ توجيهه غير مقنع، ودليله عينه يحتاج إلى إثباتٍ خصوصًا أنَّ الواو وردت في كلا السباقين، وإنْ كانت في سباق الآية الثانية أكثر. وواضحٌ أنّهُ لم يلتزم في توجيهه بكلام البلاغيين في دواعي الفصل والوصل.

أمّا الآلوسي، فقد وجّهه[1] –نقلًا عن الكشاف– بعيدًا عن النسق اللفظي الذي اهتمَّ به ابن الزبير الغرناطي، وإنَّما ردَّ وجود الواو إلى المعنى، وهو قصد المبالغة في التكذيب في الآية الثانية، وأنّهم أرادوا فيها اجتماع الأمرين المنافيين –في نظرهم– للرسالة، وهما التسحير والبشرية. ولكن في الآية الأولى أرادوا واحدًا مِن الأمرين، وهو كونه مسحَّرًا، ثم قرروا كونهُ بشرًا. وفي الصفحة ذاتها أوردَ الآلوسيُّ توجيهينِ: أولهما للثعلبي في تفسيره الكشف، وهو متوافق مع التوجيه السابق، والتوجيه الثاني للنيسابوري، ومضمونهُ أنّ صالحًا عليه السلام قلّل في الخطاب، فقلّلوا في الجواب بحذف الواو، وأكثرَ شعيبٌ عليه السلام، فأكثروا في الجواب بزيادة الواو.

ويُلحَظ أنَّ الجواب الذي ارتضاه الآلوسي عن تفسيرَي الكشاف والكشف أقرب إلى الصواب، ولكنّهُ ينقصهُ شيء لكي يتسم بوضوح وإحكام أكثر، وهو أن يُبيِّنَ الدليل على أنهم أرادوا أمر التسحير فقط، وهذا يكونُ بأمرين كما أوضح العلماء: أولهما بمحل جملة (ما أنتَ إلّا بشر مثلنا) في الآية الأولى، وهو الاستئناف[2] أو البدلية[3]، والبدل هو ما تؤيده الدراسة لأنّه للمقصود الآتي توضيحه بالأمر الثاني. وثاني الأمر بيان الداعي لعدّ هذه الجملة بدلًا أو مستأنفة، وهو كونُ كلمة (المسحرين) بمعنى من المعاني الآتية[4]: المخلوقين أو المعلّلين بالطعام والشراب أو الذين لهم سَحْرٌ ورِئَة. وأمّا العطف فعلى أنْ تكونَ كلمة (المسحرين) بمعنى المسحورين مرارًا حتى فسد عقلهم.

4. ومِن الفصل والوصل أيضًا قولهُ تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ...﴾ [الأعراف:59]. ووردت بواو قبل (لقد) في الآيات: [هود: 25]، [المؤمنون: 23]، [العنكبوت: 14]. فما الحكمة مِن ذلك؟

وجّه المؤلفانِ كلاهما هذا المتشابه بتوجيه بعيدٍ عن قواعد البلاغيين، وردّا عدم وجود الواو في سورة هود إلى عدم ذكر نوح قبلُ، وعدم ذكر إرسال رسل، خلاف السور التي فيها الواو؛ فإنّ نوح ذُكِر في هود تصريحًا وضمنًا –بكلمة الفُلك– في سورة المؤمنين. ولم يأتيا على ذكر سورة العنكبوت آية (14). ويُلحَظُ أنّ الآلوسي ردَّ

---

[1] انظر: الآلوسي (ت 1270هـ): شهاب الدين، روح المعاني، طبعة العلمية، 117/10.

[2] انظر: الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، 218/3.

[3] انظر: الإسكافي الخطيب (ت 420هـ): أبو عبد الله محمد، درة التنزيل وغرة التأويل، 972/1. وأيضًا: البدر ابن جماعة (ت 733هـ): كشف المعاني في المتشابه من المثاني، ص282.

[4] انظر: الإسكافي الخطيب (ت 420هـ): أبو عبد الله محمد، درة التنزيل وغرة التأويل، 970/1–971. وأيضًا: الفراهيدي (ت 170هـ): الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. م، د. ط، د. ت، 135/3.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024 

التوجيه لأهله مختصرًا[1]؛ إذ نسبه إلى الكرماني (ت 505هـ)، خلاف ابن الزبير الغرناطي[2].

5. ومِمّا وجّهه المؤلفانِ في الفصل والوصل قولهُ تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ...﴾ [الكهف:22]. فما الحكمة مِن تخصيص الثمانية بوصلها بالواو وفصل الأعداد الأخرى؟

جعل ابن الزبير الغرناطي جملة (ثامنهم كلبهم) معطوفة على جملة اسمية محذوفة، خلاف كثير من المفسرين الذين جعلوها صفة للنكرة (سبعة)، وفائدة الواو لصوق الصفة بالموصوف، وظهر لابنِ الزبير أنَّ الواو مُفهمة أنَّ ما بعدها مقول عن علم ليس من نمط ما قبلها الذي هو رجم بالغيب[3]. ووافق على هذا المعنى الآلوسي، ولكنّهُ ارتضى –كما يُفهَم مِن ظاهر كلامه– كون الجملة صفة للنكرة[4].

ويُلحَظُ أنَّ كلا المؤلفيْن أسهب في نوع الواو، فعدّوا وجوهها الأربعة –العطف، والصفة، والاستئناف، والثمانية– الواردة عند العلماء والردود عليها، ولم يعتدّا بأقوال البلاغيين، بل تجد توجيهيْهما نحويًّا صِرفًا.

## الخاتمة: فيها أهم النتائج

**أوّلًا:** انفرد كلٌّ مِن المؤلفين بتوجيه مسائل عن الآخر، وانفرد كلاهما بتوجيه مسائل عن علماء توجيه المتشابه اللفظي والمفسرين؛ لذا لا يُغني كتاب عن آخر منهما. وإنّما ينبغي للقارئ الرجوع إلى (مِلاك التأويل) أوّلًا ثم إلى (روح المعاني).

**ثانيًا:** يتميّز كتاب (مِلاك التأويل) بالوضوح غالبًا، وسهولة الوصول للمتشابه وتوجيهه، خلاف كتاب (روح المعاني) الذي يصعب الوصول للمتشابه اللفظي وتوجيهه.

**ثالثًا:** اقترحت الدراسة مصطلحًا مميزًا لهذا النوع من المتشابهات مِن سائر المتشابهات التي يُتحَدَّثُ عنها في علومٍ أخرى، وهو (المتشابه اللفظي البياني) لكون هذا النوع من المتشابه الذي يُعنى به المفسرون غالبًا، ولكونهِ يُستفادُ منهُ فوائد لغوية بلاغية تظهر بعد إيضاح الفرق بين التركيبين أو اللفظين اللذين هما سبب الاختلاف بين الآيتين. أمّا المتشابه الذي يُعنى به الحفاظ فليس بالضرورة أن يكون كذلك؛ لكونِ المتشابهات التي يُعنى بها الحفاظُ قد تكونُ مِن موضوعين مختلفين، وليس شرطًا فيها وَحدة الموضوع كما هو الحال في المتشابه اللفظي الذي بصدده هذه الدراسة.

**رابعًا:** صححت الدراسة ما تناقلهُ بعض الدارسين مِن أنَّ ابن جرير وضع تعريفًا للمتشابه اللّفظي الذي بصدده الدراسة، والصّحيح أنّهُ كان يتكلم عن المتشابه اللفظي الذي ضدّهُ المحكم، وما أوقع في هذا الخلط اجتزاؤهم التعريف مِن سياق الكلام.

**خامسًا:** اقترحت الدراسة مصطلح (التقسيم البلاغي) مصطلحًا مميزًا للتقسيم الذي ارتأتهُ الدراسة لسببين:

---

[1] انظر: الآلوسي (ت 1270هـ): شهاب الدين، روح المعاني، طبعة العلمية، 387/4.

[2] انظر: الغرناطي (ت 708هـ)، ابن الزبير، ملاك التأويل، طبعة العلمية، 189/1.

[3] انظر: المصدر السابق، 317/2–318.

[4] انظر: الآلوسي (ت 1270هـ): شهاب الدين، روح المعاني، طبعة العلمية، 229/8.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

أولهما تمييزه مِن سائر التقسيمات للمتشابه اللفظي، وثانيهما نفي وصف (تقسيم شكلي لا مِساس له باللغة).

**سادسا:** الوصلُ والفصل في حقيقتهما إثبات لحرف العطف أو حذفه؛ لذا يكونُ مِن الأصوب وضع الوصل والفصل فرعًا مِن نوع الإثبات والحذف في المتشابه اللفظي البياني.

**سابعًا:** الآلوسي أكثر التزامًا بمصطلحات البلاغيين وقواعدهم في الفصل والوصل، وأكثر إيجازًا في عرض المتشابه اللفظي وتوجيه؛ إذْ إنّهُ يعرض المتشابه اللفظي بكلمات قليلة ويُوردُ النتيجة النهائية للتوجيه خلاف ابن الزبير الذي كانَ أكثر خروجًا عن أقوال البلاغيين؛ لأنّهُ يعتمدُ على الذهن في فهم السياق ويُحاول ألّا يعود لأقوال مَنْ قبلهُ إلّا بعد إعمال ذهنه، وهو أكثر إسهابًا في التوجيه، لأنّهُ يفصّل كيف وصل إلى نتيجة التوجيه، وإسهابُه أو لغتهُ أدّيَا إلى الغموض أحيانًا أكثر مِن الآلوسي الذي يتسم كلامهُ بالبلاغة لأسباب مِنها الإيجاز.

**ثامنًا:** اعتمد الآلوسي –خلاف ابن الزبير الغرناطي– على التفنن في التعبير عن العجز عن التوجيه للمتشابه.

## المصادر والمراجع

### القرآن الكريم


- الآلوسي (ت 1270هـ): شهاب الدين محمود الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ/ 1994م.
- الزركشي (ت 794هـ): أبو عبد الله محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، د. م، ط1، 1376هـ–1957م.
- بهاء الدين السبكي (ت 773هـ): أحمد بن علي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ–2003م.
- الثعالبي (ت 429هـ): أبو منصور عبد الملك بن محمد، المتشابه، تحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة الحكومة، بغداد، العراق، مستلة مِن مجلة الآداب العدد العاشر، 1387هـ–1967م.
- أبو جعفر الطبري (ت 310هـ): محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، د. م، ط1، 1422هـ–2001م.
- أبو جيب، سعدي، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دمشق، سورية، دار الفكر، ط2، 1408هـ–1988م.
- حَبَنَّكَة الميداني (ت 1425هـ): عبد الرحمن بن حسن، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، سورية، الدار الشامية، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ–1996م.
- الذهبي (ت 1978م)، محمد السيد حسين، التفسير والمفسرون، القاهرة، مصر، مكتبة وهبة، د. ط، د. ت.
- ابن الزبير الغرناطي (ت 708هـ): أبو جعفر أحمد بن إبراهيم، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، د. م، د. ط، د. ت، (183/1).
- الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، خير الدين بن محمود، الأعلام، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين، ط15،


© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024 

أيار/ مايو 2002م.

- الطيار، مساعد بن سليمان، أنواع التَّصنيف المتعلِّقة بتَفسير القُرآن الكريم، الدمّام، السعودية، دار ابن الجوزي، ط3، 1434هـ-2012م.
- عتيق (ت 1976م)، عبد العزيز، علم المعاني، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1430هـ-2009م.
- المقدسي الحنبلي (ت 909هـ): يوسف بن عبد الهادي، زبد العلوم وصاحب المنطوق والمفهوم، تحقيق عبد الله بن حسين الموجان، مركز الكون، د. م، ط1، 1431هـ-2010م.
- ابن منظور (ت 711هـ): محمد بن مكرم، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ-1993م.
- البحيري، ريم عبد الفتاح، توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم عند المفسرين – دراسة في تفسيري الرازي والآلوسي، (هذا الكتاب أصلهُ رسالة ماجستير)، د. م، يسطرون للنشر والتوزيع، ط1، 1442هـ-2021م.
- البركة: محمد بن راشد، 2016م، المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وتوجيهه دراسة موضوعية، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2004م.
- الحوري: محمد رضا، وزميله: منصور أبو زينة، الفصل والوصل في متشابه النظم القرآني دراسة بلاغية تفسيرية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، السعودية، دون ذكر المجلد، العدد 58، ذي القعدة 1434هـ.
- الدرة (ت 1428هـ)، محمد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، دمشق، سورية، دار ابن كثير، ط1، 1430هـ-2009م.
- ديوانُ أبي العتاهية، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ/1986م.
- السكاكي أبو يعقوب (ت 626هـ): يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ-1987م.
- قاسم، محمد أحمد، وزميله: محيي الدين ديب، علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني»، طرابلس، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط1، 2003م.
- القزويني، (ت 739هـ): جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط3، د. ت.
- الهاشمي (ت 1362هـ): أحمد بن إبراهيم، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024